APLC/MSP.9/2008/WP.6
9 October 2008

ARABIC
Original: SPANISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من نيكاراغوا

١- ترك النزاع الداخلي الذي شهدته نيكاراغوا في الثمانينات من القرن الماضي آثاراً في شكل تلوث شديد بالألغام المضادة للأفراد. وكان لهذا التلوث وقع كبير للغاية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وعلى تطور المجتمعات المضرورة وعلى البلد بصفة عامة. وتبين إحصاءات نظام الضمان الاجتماعي للبلد وجود ٢٥ ٠٠٠ شخص معوق من جراء الحرب، وأن ما لا يقل عن ١٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص أصبحوا معوقين بمفعول الألغام أو الفخاخ المتفجرة. وتوجد في هذا المجال حالات عديدة مجهولة لتَعَذُّر تسجيلها بسبب عزلة الأقاليم المضرورة وافتقارها إلى المؤسسات اللازمة. وتفيد البيانات التي قدمها برنامج العمل المتكامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد التابع لمنظمة الدول الأمريكية بأنه تم، في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧، تعداد ما مجموعه ١ ١٠١ من ضحايا الألغام، من بينهم ٢١١ قتيلاً.

٢- ولتلك الألغام آثار اجتماعية - اقتصادية وخيمة، لأنها زرعت في أماكن كثيفة السكان على طول خط الحدود مع البلدان المجاورة، وفي المناطق الزراعية، وعلى مقربة من الأماكن السكنية، وفي المناطق الداخلية لنيكاراغوا. وينقسم البلد إلى ١٥ محافظة وإقليمين متمتعين بالحكم الذاتي، وقد زرعت الألغام في ١٤ جهة بين محافظة وإقليم. وكان الوضع خطيراً في ٧٤ من البلديات، البالغ عددها الإجمالي ١٥٢ بلدية، نظراً إلى وجود ألغام في الأراضي التابعة لها. وفي عام ١٩٨٩ كانت المحافظات التي يوجد فيها أكبر عدد من البلديات والسكان المضرورين هي: تشونتالس، وإستيلا، وخينوتيغا، وماردريس، وماتاغالبا، ونويفا سيغوفيا، وإقليم الأطلسي الشمالي المتمتع بالحكم الذاتي، وإقليم الأطلسي الجنوبي المتمتع بالحكم الذاتي، ومحافظة رّيو سان خوان. وكان لمشكل الألغام، بالإضافة إلى ما يترتب عليه من آثار إنسانية واجتماعية، وقع كبير للغاية في نمو البلد بصفة عامة نتيجة الأضرار التي لحقت بعدد كبير من أبراج الأسلاك الكهربائية العالية الجهد والطرق والجسور وغيرها من الهياكل الأساسية الرئيسية.

٣- وشرعت نيكاراغوا في تطبيق برنامجها الوطني لإزالة الألغام في عام ١٩٨٩ باستخدام مواردها الخاصة. ولكن أمام ضخامة المشكلة، طلبت حكومة نيكاراغوا في عام ١٩٩٠ دعم منظمة الدول الأمريكية لإنجاز دراسة يمكن بالاستناد إليها تقييم الوضع فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد في نيكاراغوا، وبالتالي، تيسير السعي إلى إيجاد حلول لهذا المشكل وتحديد الاحتياجات من حيث المساعدة الدولية اللازمة لتنفيذ برنامج يهدف إلى إزالة جميع الألغام المزروعة في الأراضي الوطنية. واستجابت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية للطلب الرسمي المقدم من حكومة نيكاراغوا، واعتمدت قراراً يطلب إنشاء لجنة خبراء عسكريين في إطار مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية وتكليف تلك اللجنة بتقييم الوضع بالتشاور مع جيش نيكاراغوا، وباقتراح حلول.

٤- وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ قدمت حكومة نيكاراغوا إلى منظمة الدول الأمريكية في واشنطن البرنامج الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية الذي استهدف القيام، بدعم من مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية، بإزالة الألغام في غضون عشر سنوات من جميع المناطق الملغومة في الأراضي الوطنية. وتقرر الاستناد إلى هذا الأساس لإنجاز جميع الأنشطة مستقبلاً.

٥- وعندما لوحظ في عام ١٩٨٩ تفاقم مشكلة الألغام، قام جيش نيكاراغوا بعمليات للحد من عدد المناطق الملوثة، وبالتالي، الحد من المخاطر التي تهدد السكان، وتكللت تلك العمليات بالنجاح:

'١' فكان عدد المناطق الملغومة يبلغ في البداية ٩٩١ منطقة، زرع فيها ما مجموعه ١٣٥ ٦٤٣ لغماً. وكانت توجد في تلك المناطق هياكل أساسية قوامها طرق وعناصر مكونة لشبكة الخطوط الكهربائية (شبكة أمريكا الوسطى المترابطة).

'٢' وكانت أكبر كثافة من الألغام تشاهد على طول خط الحدود الشمالية والجنوبية لنيكاراغوا. وبعد التعداد الأولي الذي بين وجود ٩٩١ منطقة ملغومة، أصبح عدد تلك المناطق في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ يعادل ١ ٠٠٥ مناطق ملغومة في المجموع، بما يشمل المناطق التي لم تكن مدرجة في السجلات التاريخية.

'٣' وأزيلت الألغام من ٩٥٨ منطقة حتى اليوم. ذلك بالإضافة إلى أنه تم، في إطار العمليات المضطلع بها، تدمير ما مجموعه ١٩٢ ١٥٥ لغماً حتى شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما تم الكشف عن ٨٣٣ ١٥ لغماً غير مسجل. وتم تدمير عدد يتجاوز قليلاً ٠٠٠ ٧ لغم في مناطق شاسعة لأن ألغاماً جديدة زرعت فيها دون أن تسجل أو لأن المساحة المنظفة توسعت. وتُذكَر الوقائع الأخيرة في حقل ألغام ريو سيبرسال مثالاً عل ذلك: فبينما كانت السجلات تبين وجود ٢٠٠ لغم، تم تدمير ١ ٤٠٢ من الألغام، أي ١ ٢٠٢ من الألغام الإضافية حتى اليوم (ألغام جديدة الزرع) علماً بأن عملية التطهير لم تنته بعد.

'٤' وبالإضافة إلى ذلك، استطعنا، خلال الفترة بين عام ١٩٨٩ وشهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، تدمير قرابة المليونين من الذخائر التي لم تنفجر، كانت نسبة الذخائر الصغيرة العيار بينها ٦١,٤١ في المائة. وتدمير الذخائر التي لم تنفجر وظيفة هامة تؤديها وحدات إزالة الألغام، على الرغم من أنها لا تندرج تماماً في إطار الالتزام المتعهد به بإزالة الألغام.

‘٥’ وتم، حتى شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، تطهير ٦٦ بلدية مضرورة، من بينها ٨ بلديات عن طريق إزالة الألغام: ٥ بلديات في محافظة نويفا سيغوفيا (خالابا، وموسنته، ومورّا، وسان فرناندو، وويويلي دي نويفا سيغوفيا)، وبلدية واحدة في محافظة خينوتيغا وغويويلي الشمالية، وبلدية واحدة في محافظة خينوتيغا (غويويلي دِه خينوتيغا)، وبلدية واحدة في محافظة ماتاغالبا (لا داليا)، وبلدية واحدة في جنوب إقليم الأطلسي المتمتع بالحكم الذاتي (بوكانا دِه بايفواس).

‘٦’ وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي كان أكثر من نصف مليون نيكاراغوي يعيشون في مناطق تبعد أقل من خمسة كيلومترات من المناطق الخطرة. وبفضل التقدم المحرز حتى الآن في إطار البرنامج الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، أصبح عدد الذين يعيشون في تلك الظروف ٠٠٠ ٣٠ نسمة. واستفاد من عملية إزالة الألغام، سواء مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من مليوني نسمة من الذين يعيشون على مقربة من مناطق ملغومة.

٦- ولقد مكن تحسين مستوى المعرفة والخبرة التي اكتسبها عدد من اختصاصيينا في مجال إزالة الألغام (من ضباط ورقباء وجنود) على مر ثمانية عشر عاماً، من الانتقال إلى مرحلة التخصص، والسهر على وضع البرنامج تحت مراقبة مشرفين وطنيين يضمنون مراعاة المعايير والإجراءات المحددة على الصعيد الدولي مراعاة دقيقة (المعايير الدولية لمكافحة الألغام ومعايير دائرة مكافحة الألغام)، بغية إعداد عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، بالتشاور والتعاون مع المشرفين الدوليين التابعين لبعثة تقديم المساعدة على إزالة الألغام في أمريكا الوسطى/مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية، الذين يصدقون على أنشطة المراقبة الوطنية وأنشطة الوحدات الصغيرة وفقاً للمعايير والإجراءات المقررة.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون أخصائيونا في مجال إزالة الألغام مع المراقبين الدوليين الذين يصدقون على العمل. وتتطلب مراقبة جودة عمليات إزالة الألغام الإشراف على نظم إدارة الجودة والإجراءات التنفيذية أو مراقبتها قبل مباشرة عملية إزالة الألغام وطوال فترة تنفيذها. وجميع عمليات إزالة الألغام توجب القيام بعملية تحقق نهائي من الأراضي التي تم تطهيرها بغية إتاحتها من جديد للتملك أو الاستغلال، كما توجب التحقق من خصائص حقل الألغام. وتجرى، في مرحلة ثانية، عملية تفتيش تقني للحقل المنظف الموصوف كحقل مأمون من حيث الجودة الداخلية، مما يعطي الثقة اللازمة بخصوص إزالة الألغام.

٨- وبغية الحد من عدد الضحايا الجدد، أحطنا حقول الألغام التي زرعها الجيش النيكاراغوي بأسيجة من الأسلاك الشائكة المفردة أو المزدوجة ووضعنا شارات إنذار على مدار تلك الحقول، ولكن اختفت الأسيجة والشارات إما نتيجة التلف أو نتيجة أعمال النهب التي يقوم بها السكان الذين اعتادوا على العيش مع خطر الألغام. وفي بداية عمليات إزالة الألغام كانت شارات الإنذار (أشرطة بلاستيكية صفراء) تترك في الميدان لمنع الحوادث، ولكن الأشخاص المقيمين على مقربة من المناطق الملغومة أزالوها دون الأبه بما تشير إليه، حتى وإن كانوا قد حضروا حلقات التوعية التي نظمها موظفو منظمة الدول الأمريكية.

٩- واتبعت نيكاراغوا خلال التسعينات من القرن الماضي سياسة تقضي بإعادة توطين الفلاحين المشردين نتيجة الحرب في مناطق معينة، ولكن عاد أغلبهم إلى أراضيه الأصلية وفضل العيش على مقربة من الألغام.

ووقعت، من ثم، حوادث أصابت بصفة رئيسية الأشخاص الذين كانوا يزورون المنطقة، وفي حالات استثنائية فقط، أشخاصاً يعيشون على مقربة من المناطق الملغومة. ونعتقد أنه بات من المتعذر على هؤلاء الأشخاص مغادرة تلك المناطق الملغومة.

١٠- وبالإضافة إلى التدابير الوقائية المشار إليها، تنسق اللجنة الوطنية المعنية بإزالة الألغام مع منظمة الدول الأمريكية حملات الوقاية في المجتمعات الريفية المضرورة، وذلك بزيارة المدارس، وتنظيم اجتماعات عامة، وزيارة السكان بيتاً بيتاً، وبث إعلانات عن طريق المذياع وغيره من وسائط الإعلام. ويتم، أثناء تلك الحملات، نشر مواد تعليمية وقائية شتى. ولقد ثبتت فعالية التدريب الوقائي.

١١- وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧، استثمرت نيكاراغوا والجهات المانحة الدولية ما مجموعه ٠٠٠ ٧٥٠ ٦٠ من دولارات الولايات المتحدة في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في نيكاراغوا. وكان المبلغ الذي دفعته نيكاراغوا يقارب ٠٠٠ ٢٥٠ ١٠ دولار.

١٢- وبلغ عدد حقول الألغام غير المسجلة التي أزيلت الألغام منها ٥٨ حقلاً، ذكِر في التقرير الأخير المقدم بشأن عمليات إزالة الألغام في نيكاراغوا (رقم ١٠٤) ٤٧ حقلاً من بينها على أنها حقول ينبغي تطهيرها. وتفيد المعلومات المتوافرة بشأن المناطق الملغومة المحصاة أنه لا يزال يوجد ١٨٨ ١٧ لغماً ينبغي تدميره. وستُزال الألغام من الحقول الـ ٤٧ في الفترة بين شهري آذار/مارس ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حسب الجدول الزمني المحدد للعمليات في فرادى الحقول (المرفق نون ١/١-١) (annexe N. 1, 1.1).

١٣- أما العقبات التي تعوق بلوغ الأهداف المحددة في إطار اتفاقية أوتاوا في غضون عشر سنوات بعد دخول الصك المذكور حيز النفاذ، فهي عقبات متنوعة:

'١' السجلات: في البداية، كان يوجد لدينا، كما أشرنا إليه من قبل، ما مجموعه ٦٤٣ ١٣٥ لغماً مزروعاً مسجلاً. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ كان لدينا ٨٤٩ ١٧٥ لغماً، من بينها أكثر من ٠٠٠ ٤٠ لغم (٢٣ في المائة من المجموع) مسجل بشكل أو بآخر (ألغام أشار إلى وجودها مراقبون، وألغام غير مسجلة، وألغام حديثة الزرع). وتفيد التقديرات بأن تلك الألغام تخص ٨٠ في المائة من المناطق التي أحصيت كمناطق ملغومة ولكنها لم تدرج في السجلات الأولية. ونظراً إلى كمية الألغام المزروعة وإلى وجود حقول ألغام لا يعرف عدد الألغام المزروعة فيها، اضطُرَّ إلى إجراء تقييم بالتشاور مع المراقبين الدوليين (بعثة تقديم المساعدة على إزالة الألغام في أمريكا الوسطى/مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية)، واستطعنا الخلوص إلى أن ٢٠ في المائة من الألغام لم تسجل في سجلاتنا الأولية.

'٢' وسمحت التجربة بتأكيد صحة هذا التقييم. فقد ازداد، بالفعل، عدد الألغام المزروعة نتيجة الأمور التالية: وجود حقول ألغام غير محصاة في السجلات؛ ووجود حقول دلَّ عليها السكان أو كشف عن وجودها أخصائيو إزالة الألغام أثناء عملية إزالة الألغام؛ ووجود ألغام حديثة الزرع (عندما يتم في منطقة ملغومة تدمير عدد أكبر من الألغام مقارنة بالعدد المسجل

في السجلات حسب البيانات الأولية). وحددنا، أيضاً، مناطق مشبوهة استطعنا فيها، لأغراض تخطيط العمليات، تقدير عدد الألغام المزروعة.

'٣' واضطررنا إلى تكريس جزء من الوقت المخصص لعمليات وحدات إزالة الألغام لإجراء تحقيقات على أساس المعلومات الواردة ولتحديد الذخائر التي لم تنفجر وتدميرها.

'٤' الموظفون: نتيجة قيود في الميزانية، اضطُر في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى التخلي عن ١٠٠ موظف من ملاك الموظفين العاملين في الجبهات الميدانية ٣ و٤ و٥ وDS. وكانت النتيجة خفض عدد الألغام المزمع تدميرها أو المدمرة حسب الأهداف المقترحة. ولا يزال الخفض ساري المفعول، وهو يؤثر في طاقة الجبهات الميدانية، مما يجعل بلوغ الأهداف المقترحة للعمليات صعباً.

'٥' البيئة: اضطر بلدنا في الفترة الأخيرة إلى مجابهة ثلاثة أعاصير قوتها ٥ (جون في عام ١٩٨٧، وميتش في عام ١٩٩٨، وفيليكس في عام ٢٠٠٧) وقد أثرت هذه الأعاصير في عملية إزالة الألغام بشتى جوانبها نتيجة تبعثر الألغام وتغير مكانها، وكذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في التربة التي كانت الألغام مزروعة فيها، مما جعل عملية إزالتها معقدة. وتُذكر بين الآثار الهامة التي ترتبت على هطول الأمطار الغزيرة القياسية خلال السنوات الأخيرة، صعوبة الوصول إلى مناطق إزالة الألغام بسبب الدمار اللاحق بالطرق.

'٦' وقد أوجدت تلك الظواهر مشكلاً من حيث تبعثر الألغام إلى حد لا يمكن تصوره، كما أدت إلى تغيرات ميدانية جذرية في الأراضي الوطنية، مما أثر سلباً في بلوغ الأهداف المقترحة في الخطة التي وضعناها دون أخذ الآثار اللاحقة في الاعتبار. فقد تبعثرت الألغام، وصعب تحديد الأولويات، وما عادت السجلات مطابقة للواقع نتيجة انزلاق التربة (انهيال الأرض) وتوسع مجاري الأنهار (خاصة في المناطق المتاخمة للحدود)، مما أدى، بطبيعة الحال، إلى ازدياد عدد السكان المهددين بالمخاطر.

'٧' التضاريس الأرضية: قد تزيد التضاريس الأرضية الصعوبات بنسبة ٣٠، بل وحتى ٤٠، في المائة نتيجة عوامل شتى، من قبيل: هطول أمطار أغزر في المناطق الجغرافية التي تتم فيها العمليات (بمفعول الارتفاع وخط العرض)؛ وتدهور الطرق بسرعة أكبر، مما يؤدي إلى فقدان التقنية من أهميتها قبل الأوان، وازدياد مدة النقل، وتشغيل الموظفين في التصليحات العاجلة، وما إلى ذلك. ولا تصفو السماء إلاّ بين الساعة ٨ والساعة ١٠ كل يوم، مما لا يسهل عمليات الإخلاء الصحي عن طريق الجو ويؤخر أو يوقف العمليات طوال اليوم. وفي حالات عديدة يضطر الموظفون، لعدم وجود طرق سالكة، إلى السير على الأقدام لمدة قد تصل إلى أربع ساعات قبل الوصول إلى حقل الألغام والعودة منه.

'٨' جوانب متصلة بالميزانية: الميزانية مؤمنة جزئياً، في الوقت الحاضر، لإنجاز العمليات المخططة في عام ٢٠٠٨، ولكن ما زال يلزم ١,٢ من ملايين الدولارات للسنة المذكورة، مما يؤثر بصفة خاصة في جبهتين من جبهات العمليات خلال النصف الثاني من السنة، وفي وحدة إزالة الألغام الآلية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة. ولقد اتخذت إجراءات ولكن لم يرد أي جواب حتى الآن من الجهات المانحة.

'٩' سيكون العجز دائماً في عام ٢٠٠٩، وذلك يعني أنه يجب ألاَّ تتجاوز ميزانية العمليات ٥ ملايين دولار، ويقدر أنه سيلزم ٤٠٠ ٠٠٠ دولار بعد تنفيذ الخطة الوطنية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، لإبقاء وحدة تعتبر بمثابة جبهة عمليات مصغرة لإزالة الألغام تكلف بجمع معلومات عن وجود ألغام وبتدمير الذخائر التي لم تنفجر خلال عام ٢٠١٠.

١٤- وستنتهي، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، المدة المحددة لنيكاراغوا كي تفي بالتزامها بتدمير جميع الألغام، أي السنوات العشر بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وسيلزم تمديد هذه المدة بسنة واحدة للتمكن من تطهير المناطق الـ ٤٧ المتبقية والتي تمتد على مساحة قدرها ٨٠٠ ٢٨٥ متر مربع في المجموع. ويطلب التمديد حتى شهر أيار/مايو ٢٠١٠، شريطة أن تتوافر الموارد المالية اللازمة، وإلاَّ سيتطلب الأمر مدة أطول من الزمن.

١٥- وستنجز عمليات إزالة الألغام في المناطق الـ ٤٧ في الفترة بين شهري أيار/مايو ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حسب جدول زمني محدد لكل منطقة على حدة (انظر المرفقين ١ و١-١). وسيلزم مبلغ إجمالي قدره ٦,٦ من ملايين الدولارات لإنجاز العمليات خلال فترة التمديد إن استغرقت تلك الفترة من شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ حتى شهر أيار/مايو ٢٠١٠. وعندما تنتهي العمليات في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ سيلزم الحفاظ حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على وحدة عمليات مصغرة معادلة لجبهة عمليات تكلف بإنجاز العمليات ذات الصلة وبالتدخل في حال كشف السكان عن وجود ذخائر لم تنفجر في المناطق التي دار فيها النزاع.

١٦- وختاماً، تؤكد نيكاراغوا مجدداً عزمها القوي على مواصلة أعمال إزالة الألغام وفقاً لما ورد في الاتفاقية. ولكن لن تتمكن من بلوغ الهدف المحدد إلاَّ إذا استطاعت الاعتماد على سخاء الدول الأطراف في الاتفاقية وتعاونها ودعمها الاقتصادي، وهو أمر ملح نظراً إلى عدم التأكد حتى اليوم من دوام هذا الدعم.